

التاريخ: ٩ يونيو ٢٠٢١

إشارة:

قرار وزاري رقم (٢) لسنة ٢٠٢١

وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

- بعد الاطلاع على المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم الصادر في ٤ أبريل ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية وتعديلاته.
- وعلى المرسوم رقم ٥٣ لسنة ١٩٩٨ في شأن اختصاصات وزير الدولة لشئون مجلس الأمة.
- وعلى القرار الوزاري رقم ٧ لسنة ٢٠٢٠ بشأن حالات الإعفاء من العمل.
- وعلى القرار الوزاري رقم ١١ لسنة ٢٠٢٠ بشأن استمرار حالات الإعفاء من العمل.
- وعلى تعليم نبوان الخدمة المدنية رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن تغذى الجهات الحكومية الإجراءات التنظيمية اللازمة للتحقيق دليلاً سياسات واجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل.
- وبناء على ما تقتضيه مصلحة العمل.

قرار

مادة أولى: يقتصر الإعفاء من العمل على الموظفين ذوي الإعاقة والموظفة الحامل والموظفين الذين يعانون من أحد الأمراض المزمنة التالية:

(١) أمراض القلب

(٢) أمراض الفشل الكلوي

(٣) أمراض السرطان

وتثبت هذه الأمراض بموجب شهادة من المستشفى الحكومي التي يعالج فيها الموظف، ويلغى الإعفاء من العمل للموظفين الواردتهم في القرارات الوزارية رقمي ٧ لسنة ٢٠٢٠، ١١ لسنة ٢٠٢٠ المشار إليهما.

مادة ثانية: على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويعمل به اعتباراً من

يوم الأحد 2021/6/13.

مبارك سالم الحريص

مأمور

وزير الدولة لشئون مجلس الأمة

مبارك سالم الحريص
وزير دولة لشؤون مجلس الأمة